

Distr.: General
27 April 2010

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الثالث الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة
المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظام الإيكولوجي

بوسان، جمهورية كوريا، ٧-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في مسألة إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

الوضع الحالي والمستقبلي لمؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

موجز تنفيذي^(١)

١ - تعدد المؤشرات أدوات لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وهي تقدم أدلة على حجم التغير وتوزيعه ومعدله واتجاهه في بارامترات محددة. وكثيراً ما تستخدم الحكومات المؤشرات كمقاييس للتقدم، وتستعملها بصورة متزايدة بالاقتران مع أهداف السياسات الكمية، في مجموعة من النطاقات

* UNEP/IPBES/3/1

(١) أعدت هذه الوثيقة المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مدخلات وتعليقات موضوعية من طائفة من أصحاب المصلحة. وهي تستهدف تيسير المناقشات حول العلاقة بين المنبر الحكومي الدولي المقترح للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي والنهج الحالية والمخططة لوضع وتنفيذ مؤشرات للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي تدعم العمليات المتعلقة بالسياسات وتعتمد الوثيقة على تحليل الثغرات الذي أعد للمشاركين في الاجتماع الثاني (UNEP/IPBES/2/INF/1)، وتشمل بعض المرفقات نفسها تيسيراً للعمل.

120510

K1061197

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

وطائفة من التقييمات المواضيعية. وفي حين يتزايد وضع المؤشرات واستخدامها على جميع المستويات، من المستوى العالمي إلى الإقليمي وإلى الوطني، فإن الشواغل تثار عادة حول فعاليتها.

٢ - وتوجد ولايات شتى لتحسين التعاون في استحداث واستخدام المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وقد اعتمدت عدة عمليات دولية، منها عمليات لجنة التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية التنوع البيولوجي، أطر تضم مجموعات من المؤشرات المحددة التي تركز عليها. ورغم وجود هذه المجموعة من الولايات والعمليات التي تتطلب مؤشرات للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، فإن هناك تداخلاً كبيراً في مضمون المؤشرات بين الأطر. ويعكس ذلك أهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لعدد من العمليات، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى موازنة المؤشرات والتفاعل بين أصحاب المصلحة.

٣ - على أن من المهم أن مجموعة المؤشرات المستحدثة دولياً للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي تعد محدودة وغير كاملة. وتعد مؤشرات التنوع البيولوجي أكثر ما تكون تقدماً على مستوى الأجناس، في حين أن المعلومات المتعلقة بالتغيرات الوراثية أو في النظام الإيكولوجي أكثر تفككاً بكثير. ومع أن مؤشرات خدمات الإمداد، حسبما عرفت في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، تعتبر متطورة نسبياً، فإن فئات أخرى في خدمات النظام الإيكولوجي المعرفة في التقييم - وتحديدًا فئات الخدمات "الداعمة" و "التنظيمية" و "الثقافية" - تتسم بتخلف كبير فيما يتعلق بتطور المؤشرات من حيث المفاهيم والاستناد إلى البيانات على حد سواء.

٤ - ويكمن جزء من التحدي الذي تواجهه مؤشرات خدمات النظام الإيكولوجي في كون العلوم التي تقوم عليها تواصل التطور ولا تستند بعد بقوة إلى الأدلة. وبالمثل، فعلى الرغم من أن كثيراً من المؤشرات الاقتصادية والصحية والإنمائية يجري استخدامها، وخاصة على الصعيد الوطني، فإن قلة منها فحسب تراعي الاعتماد على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

٥ - وإذا أريد ضمان استخدام المؤشرات استخداماً فعالاً على الصعيد الدولي، فمن الضروري إيجاد آليات التنسيق للتوليف بين أصحاب المصلحة. وتوجد ثمة مجموعة من هذه الآليات، من بينها، على الصعيد الدولي، آليات مؤشرات في إطار لجنة التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية التنوع البيولوجي. وهناك أيضاً عدد من المبادرات الإقليمية. وثمة إدراك متزايد على الصعيد الوطني للحاجة إلى مؤشرات يمكن بها تقييم وإدارة التقدم في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي، الوطنية والدولية على السواء. ويصدق هذا أيضاً على الحاجة إلى بناء القدرات لاستحداث المؤشرات واستخدامها بنجاح. ويجري وضع مبادرات شتى في قطاعي التنمية والبيئة معاً.

٦ - وتشير الخبرة المكتسبة من العمليات المتعددة إلى بلوغ مستويات لم يسبق لها مثيل من الاهتمام بوضع مؤشرات للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وأن الحافز على ذلك جزئياً كان شتى الولايات والاتفاقات وآليات التنسيق القائمة. غير أنها تكشف أيضاً عن تحديات مشتركة هامة، من بينها ثغرات في إتاحة البيانات وتغطيتها، وتخلف استعراض الأقران ومصادقتهم العلمية، وضعف إبلاغ الرسائل التي تنقلها المؤشرات، والحاجة إلى زيادة الاستثمار في بناء القدرات. والرسائل الرئيسية من هذا الاستعراض، التي قد يود الممثلون أن يأخذوها بعين الاعتبار في مداولاتهم، هي ما يلي:

(أ) الحاجة الثابتة: هناك حاجة إلى مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في شتى المستويات من أجل أوجه الاستخدام المختلفة، من قياس التقدم الوطني إلى رصد تحقيق الالتزامات الدولية، ومن أجل طائفة من عمليات التقييم. على أن تطورها والقياسات والمقاييس التي تستند إليها تعد غير كاملة في الوقت الحالي. وتوجد ثغرات في التغطية المواضيعية والجغرافية لمؤشرات التنوع البيولوجي، ولا سيما في وضع مؤشرات لخدمات النظام الإيكولوجي غير مؤشرات خدمات الإمداد. ولم تتضح بعد أيضاً الروابط مع رفاه البشر في المؤشرات الحالية؛

(ب) الخبرة الحالية: لقد اكتسب قدر كبير من الخبرة في وضع واستخدام مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي على جميع المستويات عبر طائفة من العمليات والمبادرات. وثمة قدر من التنسيق يوفر عن طريق الشراكات القائمة لأصحاب المصلحة المتعددين، مع إسهام الوكالات الرئيسية بالبيانات والمؤشرات في شتى العمليات. ويجري بذل الجهود من أجل تحقيق المواءمة على كافة المستويات (من العالمي إلى الإقليمي إلى الوطني). وهناك أيضاً فرصة كبيرة لزيادة تكامل الجهود بين الدوائر العلمية والوكالات الدولية؛

(ج) العلوم الجيدة: ينبغي لعملية وضع المؤشرات أن تتبع أفضل المؤشرات العلمية المتوفرة التي تمكن المؤشرات من الاتساق بالوضوح والموثوقية. وينبغي لمنهجية وضع كل مؤشر أن توثق توثيقاً واضحاً، وأن تستعرض من الأقران، وتنشر. وينبغي أن تتاح أيضاً إمكانية الاطلاع على البيانات الأساسية فضلاً عن مراقبة جودة البيانات، مع إخضاع المؤشرات للاختبار أولي واستعراض دوري مستقل للنتائج، بهدف الحصول على مؤشرات مجدية وسليمة علمياً؛

(د) الأطر النظرية والمفاهيمية للمؤشرات: غالباً ما تحدد المؤشرات وتوضع جمعياً داخل أطر، بحيث يتعلق كل مؤشر بمسألة مميزة داخل صورة أكبر. ومن المهم أن تتوافر القدرة على الإعراب بوضوح عن كيفية التوفيق بين المؤشرات في كل إطار، خاصة لدى استخدام المؤشرات لفهم آثار السياسات أو تحديد أسباب تحقيق بعض الأهداف أو عدم تحقيقها. ومثال ذلك أن إطاراً من المؤشرات يشمل مقاييس الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، وحالة التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي، ورفاهية البشر، والاستجابة للسياسات، سيكون مفيداً إلى أقصى حد لصانعي القرار حين يتسنى فهم أثر التغيرات في فئة واحدة من المؤشرات على التغيرات في الفئات الأخرى فهماً جيداً ويتسنى تفسيرها بيسر. وينبغي تفسير وتوثيق العلاقة بين المؤشرات في أي إطار على نحو واضح، بما في ذلك أساسها العلمي وأية افتراضات نظرية؛

(هـ) بناء القدرات: يتطلب الأمر تطوير القدرات الوطنية لتطبيق الأطر، ووضع المؤشرات، وتجميع البيانات وإدارة المعلومات، وتزويدها بالموارد المناسبة لتعزيز قدرة البلدان على استحداث المؤشرات ورصدها وإبلاغها بصورة قائمة على المشاركة ومستدامة ومتكاملة، وربطها بالعمليات الأخرى، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، على جميع الأصعدة. ومن شأن إنشاء منافذ مناسبة، بما في ذلك الآليات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات، لتقاسم البيانات واستعراضها على النحو السليم أن يدعم بشدة تحسين إمكانية الحصول على تلك البيانات وتوافرها. ويجري حالياً تنفيذ برامج تهدف إلى زيادة تطوير واستخدام مؤشرات التنوع البيولوجي وخدمات النظام

الإيكولوجي على الصعيد الوطني، والإفادة من الخبرات الوطنية والدولية معا. ويمكن مواءمة ترشيد هذه البرامج واتخاذها ركيزة للبناء؛

(و) الإبلاغ عن المؤشرات: ينبغي إدراك أهمية وضع استراتيجيات للاتصالات خاصة بالمؤشرات، تتعلق بأوجه استخدامها المقصودة، وإعلام المناقشات التي تدور حول السياسات وضمن الإيصال الفعال للرسائل الواردة من المؤشرات في جميع القطاعات؛

(ز) التعاون والتيسير: سيكون من المفيد كل الفائدة لو أن دوائر البحوث والسياسات عملت سوياً على نحو أكثر تنسيقاً، مستفيدة من المبادرات والخبرات التعاونية الحالية، وواصلت تصميم المؤشرات المناسبة، وتنفيذ برامج الرصد المستدام اللازمة لكفالة توافر البيانات والمؤشرات في المدى الطويل، ووضعت استراتيجيات سلمية للاتصالات بغية ضمان حسن استخدام المؤشرات، ويسرت تحسين استخدام المؤشرات على الصعيد الوطني. ومن شأن عملية واضحة ومفتوحة، تتيح لجميع أصحاب المصلحة المشاركة بأية طريقة يودونها، أن تدعم ذلك؛

(ح) المشاركة العالمية: ينبغي بذل الجهود للنظر في إشراك جميع واضعي ومستعملي المؤشرات المحتملين من أجل تشجيع اتباع نهج منسق إزاء مواضيع مركبة ودينامية مثل التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وهناك تركيز متزايد على استخدام المؤشرات لرصد فعالية عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المبادرات العالمية، الأمر الذي تترتب عليه آثار فيما يتعلق باستثمار الوقت والتمويل والخبرة. وسيتعين النظر في عبء الموارد على جميع المستويات - من نظم التنسيق العالمية إلى الاستحداث والاستخدام على الصعيد الوطني - عند تعزيز استخدام المؤشرات، بغية تحقيق أقصى قدر من النجاح.